A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4–1 من جدول الأعمال **CX/EXEC 23/84/4**

يونيو/حزيران 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الرابعة والثمانون

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 – إطار الرصد المنقح

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1– معلومات أساسية

اعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة)، في دورتها الثانية والأربعين، الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025 على نحو ما اقترحته اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة في دورتها السابعة والسبعين.

وفي الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، قدمت أمانة الدستور الغذائي استعراضًا معمقًا لإطار رصد الخطة الاستراتيجية بهدف تزويد الأعضاء بمعلومات كاملة وموضوعية وموثوقة بشأن تنفيذها. وقد تبيّن أن عددًا من المؤشرات لم يكن قابلًا للقياس بسهولة لأغراض الرصد كون تلك المؤشرات تقتضي جميعها وجود خط أساس وغاية محددة، وفي معظم الحالات تحديد وسائل التحقق بقدر أكبر.

وهناك عدة مؤشرات تتولى قياس الأبعاد النوعية للتقدم المحرز في تحقيق نتيجة محددة تكون ذاتية، وقد لا تكون قابلة للمقارنة بين فترات السنتين. واعتمد جمع البيانات لعدد من المؤشرات الأخرى على العد اليدوي و/أو على دراسة استقصائية تعمّم على الأعضاء. وتتمتع الأمانة بقدرة محدودة في هذا النوع من جمع البيانات. وأشار الأعضاء أيضًا إلى قدرتهم المحدودة على تقديم الدعم من أجل رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحذروا الأمانة من إرسال الكثير من الطلبات للحصول على البيانات.

وفي الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية، قدمت الأمانة تقريرًا[1] عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 وفقًا لإطار الرصد المنقح الذي وافقت عليه الدورة الحادية والثمانين. وركز تقرير التنفيذ الشامل هذا على الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين 2020-2021. وقدمت تقريرًا مقابل المؤشرات الواردة في إطار الرصد المتفق عليه في الدورة الحادية والثمانين للجنة إلى أقصى حد ممكن.

[1] الوثيقة CX/CAC 22/45/14.

وأقرت الأمانة أيضًا بأن التحديات لا تزال قائمة في ما يتعلق بالرصد مقابل بعض المؤشرات وبأنه سيلزم إجراء استعراض آخر لإطار الرصد بهدف تحسين الرصد وتقديم وثيقة شاملة أكثر. وعلى وجه الخصوص، أبلغت الأمانة عن التحديات المستمرة لرصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية بما في ذلك:

- جمع البيانات المتصلة ببعض المؤشرات التي اعتمدت بشكل أكبر على المعلومات النوعية، والصعوبات في مقارنة النتائج في هذا النوع من المؤشرات عبر الفترات المالية المختلفة؛
- والتغييرات الجارية وأوجه عدم اليقين التي كان الدستور الغذائي يعمل في ظلّها والتي تطلّبت تكيفًا مستمرًا؛
- وعدد المؤشرات والتي بعضها متداخل.

وطلبت اللجنة في دورتها الثالثة والثمانين أن تقدّم الأمانة اقتراحًا إلى الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية للدستور الغذائي، على أن يُحدّد مؤشر واحد على الأقل لكل نتيجة وأن تُقدّم المبررات لحذف المؤشرات الأخرى. وأشار الأعضاء أيضًا إلى كيفية مساهمة تقرير الرصد في بلورة الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2031.[2]

2- الدراسة الاستقصائية التجريبية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها

في الوقت نفسه، في عام 2022، تم إطلاق الدراسة الاستقصائية التجريبية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها، بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 3. وبينما تم عرض النتائج الأولية على الدورة الخامسة والأربعين للهيئة[3]، يتاح الآن تقرير مفصل أكثر عن نتائج الدراسة الاستقصائية ضمن وثيقة المعلومات CCEXEC84/INF1. وقدمت هذه الدراسة الاستقصائية التجريبية نظرة ثاقبة لأنواع المعلومات التي يمكن التماسها مباشرة من الأعضاء والتي كانت ذات صلة أيضًا بإطار رصد الخطة الاستراتيجية. وقد ترغب اللجنة في دورتها الرابعة والثمانين في تقديم تعليقات على التقرير وكيفية تقاسم التقرير واستخدامه على النحو الأمثل. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المؤشرات الواردة في الدراسة الاستقصائية توفر البيانات ذات الأهمية لأغراض توجيه تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025.

3- التنقيحات المقترحة لإطار الرصد

في سبيل تبسيط إطار رصد الخطة الاستراتيجية وبما يتماشى مع التعقيبات المقدمة من اللجنة التنفيذية، وتجربة تنفيذ الدراسة الاستقصائية التجريبية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها، تقترح الأمانة استبدال عدد قليل من تلك المؤشرات التي كان من الصعب قياسها بالمؤشرات التي يجري قياسها حاليًا في ظل الدراسة الاستقصائية.

ويرد إطار رصد منقح للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 في الملحق 1. وبُذل جهد، في إطار هذا الاستعراض، للتركيز على مؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة بفترة زمنية. وبناءً على ذلك، تم خفض عدد المؤشرات التي تتطلب سردًا، بدلًا من تدبير ملموس يمكن مقارنته بمرور الوقت. وحيثما أمكن، وبحسب الموارد المتاحة، تم اقتراح بديل. وتمت تلبية طلب الحفاظ على مؤشر واحد على الأقل لكل نتيجة.

[2] الوثيقة REP22/EXEC2.

[3] الوثيقة CX/CAC 22/45/14 Add.1.

ويُقترح أيضًا أن يتضمن تقرير التنفيذ لفترة السنتين 2022-2023، بالإضافة إلى المؤشرات المدرجة في إطار الرصد الوارد في الملحق 1، تقريرًا سرديًا في إطار كل هدف، بما في ذلك المزيد من المعلومات النوعية عن الأنشطة المنفذة والإنجازات، من حيث ارتباطها بالنتائج المختلفة.

وعلاوةً على ذلك، بدأت المناقشات الأولية لمواءمة إطار رصد حساب أمانة الدستور الغذائي مع إطار الخطة الاستراتيجية الأولى لهيئة الدستور الغذائي. وسيتم تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المبادرة إلى الدورة الخامسة والثمانين للجنة.

التوصيات

إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين مدعوة إلى القيام بما يلي:

(1) استعراض إطار الرصد المنقح بشأن كيفية الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 والتوصية بأن تعتمدها هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والأربعين؛

(2) والتوصية باستخدام الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الرصد للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 لوضع إطار رصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031؛

(3) والنظر في تقرير الدراسة الاستقصائية التجريبية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها عند بدء عملية التخطيط للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وبلورتها؛

(4) وتأكيد نهج الدراسة الاستقصائية الذي تم تجريبه في عام 2022، كجزء من آلية رصد استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها.

الغاية 1– معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب		التعليقات التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين	اقتراح لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين
النتيجة 1–1–1 تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع مواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء	المؤشر 1–1–1 عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية	يتيح حساب عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية معلومات محدودة ولا يعكس بالضرورة تحسن القدرة على وضع مواصفات تلبي احتياجات الأعضاء. وللرد على بيان النتائج، فالسؤال المطروح هو فهم ما إذا كانت للدستور الغذائي الآليات المناسبة لتحديد القضايا المستجدة واتخاذ إجراءات بشأنها. وسترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا بشأن تطور الإجراءات لتحديد القضايا المستجدة في لجان الدستور الغذائي.	يُقترح استبدال هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بأهمية نصوص الدستور الغذائي (مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها).
النتيجة 1–2–1 استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء	المؤشر 1–2–1 نسبة القضايا المستجدة المحددة التي تؤدي إلى اقتراحات عمل جديد	تم تضمين المؤشرين 1–2–2 و1–2–3 الغرض الكامن وراء هذا المؤشر في ما يتعلق ببيان النتائج الذي يركز على الاستجابة في الوقت المناسب، ولا يعتبر أنه يقدم أي قيمة أو معلومات إضافية بقدر ما يبرر الجهد اللازم لجمع هذه البيانات.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.
	المؤشر 1–2–2 الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية	ستقوم الأمانة بقياس هذا المؤشر عن طريق النظر في القضايا المستجدة للجان المواضيع العامة التي طُرحت في فترة السنتين 2018–2019 وتقييم الوقت المستغرق للتوصل إلى اقتراحات عمل جديد. وسيشكل ذلك خط الأساس الذي يمكن على ضوئه مقارنة فترة السنتين اللاحقة.	سيتم الإبقاء على المؤشر.

	المؤشر 1-2-3 الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي	سيتم قياس المؤشر كما هو عليه.	سيتم الإبقاء على المؤشر.
	المؤشر 1-2-4 قيام اللجان بتوثيق النهج الذي تتبعه لترتيب الأولويات استنادًا إلى معايير ترتيب الأعمال بحسب الأولوية في دليل الإجراءات	ستقدم الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	بما أنّ هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس وقابلًا للتحقيق وذي صلة ومحددًا بفترة زمنية ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال عملية سرد، فإنه يُقترح حذفه. وقد تم التوصل إلى أن المؤشرين السابقين يوفران قياسًا كافيًا للنتيجة.

الغاية 2– وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصّة بتحليل المخاطر		التعليقات التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين	اقتراح لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين
النتيجة 2-1-1 مراعاة المشورة العلمية على نحو متّسق وبما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي من جانب جميع اللجان ذات الصلة خلال عملية وضع المواصفات	المؤشر 2-1-1 نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أُخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	سيتم الإبقاء على المؤشر.
النتيجة 2-2-1 وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي	المؤشر 2-2-1 النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات	يكمن الغرض من هذا المؤشر في تشجيع البلدان الأعضاء على زيادة استعدادها لإعداد البيانات و/أو تبادلها. ويمكن للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية فقط تيسير نقل البيانات وتعزيز القدرات. ولهذا، فإن المسؤولية عن هذا المؤشر تقع على عاتق أصحاب البيانات، أي البلدان الأعضاء. وسيرفع تقرير سردي موجز عن المساهمات في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات، بالاستناد إلى تقارير رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية والمنسقين الإقليميين، التي أسندت فيها الأولوية للقضايا المتعلقة بالبيانات.	سيتم الإبقاء على المؤشر.

النتيجة 2-3-1 توفير أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن أطر زمنية متفق عليها بين اللجان والمنظمة/منظمة الصحة العالمية، وسماح هذه الأطر الزمنية بتقدم عملية وضع المواصفات في الوقت المناسب	المؤشر 2-3-1 مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل المؤشر 2-3-1 مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل	ترفع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقارير منتظمة إلى الهيئة بشأن التمويل الأساسي المخصص للمشورة العلمية. ولهذا، يجري تضمين وثيقة الهيئة ذات الصلة من إعداد منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر. طلب مقدم من الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية: تقرير سردي قصير (وصف نوعي للتقدم) يتم إدراجه في إطار الرصد والتقييم للإبلاغ عن التمويل الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية من أجل تقديم المشورة العلمية إلى هيئة الدستور الغذائي، بناءً على وثيقة الهيئة ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية.	هناك معلومات بشأن التمويل الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية في وثيقة هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية. وعليه، يُقترح حذف هذا المؤشر. ومع ذلك، سيتم الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة أو الرجوع إليها في التقرير السردي عن الهدف 2 في تقرير تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة.
	المؤشر 2-3-2 نسبة المشورة العلمية التي يتمّ توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة	تتمتع لجان الدستور الغذائي بولاية طلب المشورة العلمية. ولا توجد في الوقت الحالي أي جداول زمنية متفق عليها لإسداء المشورة العلمية في عدة لجان. ولهذا، سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر بالاستناد إلى المعلومات المتاحة في تقارير اللجان وعملية الاستعراض التقييمي.	سيتم الإبقاء على المؤشر.

الغاية 3- زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها		التعليقات التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين	اقتراح لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين
النتيجة 3-1 تشجيع الأعضاء في الدستور الغذائي على استخدام مواصفات الدستور الغذائي بصورة استباقية	المؤشر 3-1-1 عدد المساهمات القطرية في صفحات الويب الإقليمية والخاصّة بالمراقبين في الدستور الغذائي التي تعكس الأحداث/الأنشطة التي ترفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي	يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر. ومع ذلك، سيتم الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة الواردة في تقرير لجان التنسيق بشأن تنفيذ خطط العمل الإقليمية أو الرجوع إليها في التقرير السردي بشأن الهدف 2 في تقرير تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة.
	المؤشر 3-1-2 عدد الأنشطة في خطة عمل الدستور الغذائي الخاصّة بالاتصالات التي تتطرق بشكل صريح إلى أهمية مواصفات الدستور الغذائي ومدى تنفيذها	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	يُقترح استبدال هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بنشر نصوص الدستور الغذائي (مدى قيام الأعضاء بتوزيع نصوص الدستور الغذائي على أصحاب المصلحة)؛ والمعرفة الجديدة (درجة اكتساب الأعضاء للمعارف الجديدة المتعلقة بنصوص الدستور الغذائي).
النتيجة 3-2-1 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات	المؤشر 3-2-1 نسبة البلدان الأعضاء المشاركة في مبادرات وطنية أو إقليمية لتنمية القدرات من أجل تشجيع استخدام مواصفات الدستور	يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	يُقترح استبدال هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق باستخدام نصوص الدستور الغذائي لتوجيه التشريعات والسياسات وما إلى ذلك (مدى استخدام

واللوائح الغذائية الوطنية	الغذائي على الصعيد العملي وتسهيله		نصوص الدستور الغذائي كخط أساس لإبلاغ التشريعات الغذائية الموضوعة حديثًا في بلدكم والسياسات والأنظمة والبرامج و/أو الممارسات).
النتيجة 3-2-2 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية	المؤشر 3-2-2 نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الدستور الغذائي المؤشر 3-2-2 نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الدستور الغذائي	تجري الأمانة ومنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشكل دوري دراسات استقصائية عن اعتماد واستخدام مجموعة فرعية من نصوص الدستور الغذائي. واستنادًا إلى نتائج هذه الدراسات الاستقصائية، سترفع الأمانة أيضًا تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	يُقترح استبدال هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق باستخدام نصوص الدستور الغذائي في النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، والتجارة، وما إلى ذلك (درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي: (1) لدعم تنسيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (2) والمساعدة على زيادة وعي أصحاب المصلحة بقضايا سلامة الأغذية وجودتها والتدخلات القائمة على الأدلة والتوصيات؛ (3) وتوجيه برامج التدريب والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والأدوات ذات الصلة، وتحديثها؛ (4) والمساعدة في تحسين تجارة السلع في الدول الأعضاء).
	المؤشر 3-2-3 نسبة مواصفات الدستور الغذائي	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	نظرًا لأن هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس وقابلًا للتحقيق وذي صلة ومحددًا بفترة

	المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل المراقبين المعنيين في الدستور الغذائي		زمنية ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال سرد، يُقترح حذفه من إطار الرصد ولكن مع ذلك، سيتم تسجيل أي تحديثات بشأن استخدام معايير الدستور الغذائي من المراقبين المعنيين في التقرير السردي المتعلق بالهدف 3.
النتيجة 3-3-1 اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وجُرّبت	المؤشر 3-3-1 التقدم المحرز في وضع آلية لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	سيتم الإبقاء على المؤشر.
الغاية 4- تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات		**التعليقات التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين**	**اقتراح لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين**
النتيجة 4-1-1 مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له	المؤشر 4-1-1 نسبة البلدان المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي (بصيغته المعدلة من الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية)	يعتمد هذا المؤشر على تطبيق أداة تشخيص الدستور الغذائي، وهو ما تقوم به البلدان بشكل طوعي ويستخدم كأداة للمساعدة الذاتية أكثر من كونه أداة للإبلاغ في كثير من الأحيان في سياق تقديم طلب إلى حساب أمانة الدستور الغذائي. ولذا، من شأن قياس هذا المؤشر أن يكون صعبًا للغاية وأن يتيح بيانات ذاتية/غير قابلة للمقارنة.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.

		تشير الأدلة الأولية إلى أن انتقال لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل إلى المنصات الافتراضية قد أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة التسجيل بينما تشير التعقيبات إلى شعور أكبر بالمشاركة لدى بعض الذين يشاركون مباشرة في اجتماعات الدستور الغذائي للمرة الأولى. وتقترح الأمانة، سعيًا منها إلى تتبع التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة، القيام برصد اتجاهات تسجيل البلدان الأعضاء في اجتماعات الدستور الغذائي، مقارنةً بيانات الفترة 2018–2019 ببيانات الفترة 2020–2021 في البداية. ويجب أن يتم التسجيل في اجتماعات الدستور الغذائي من جانب جهة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي، بحيث يُبرز هذا التسجيل وجود جهة اتصال نشطة ومستوى إدارة عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني. ولا يستلزم القياس أي إسهامات إضافية من الأعضاء. ولا يزال تطبيق أداة تشخيص الدستور الغذائي نشاطًا لا يقدّر بثمن، تعززه أيضًا خطط تنفيذ إقليمية عدة، أكثر منه مؤشرًا على العمل.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح إعادة صياغة هذا المؤشر إلى: عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة.
	المؤشر 4–1–2 تخصيص الموارد المستدامة لما تقدّم، وهو ما قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/أو الهياكل التنظيمية	قد يكون من الصعب قياس هذا المؤشر نظرًا إلى اعتماد البلدان الأعضاء سبلًا مختلفة لتمويل أجهزة الدستور الغذائي. كما قد يقتضي رفع الأعضاء لتقارير، وهو ما قد يشكّل عبئًا إضافيًا. وترى الأمانة أن رصد اتجاهات التسجيل، المقترح أعلاه، يبرز بشكل كافٍ ما يستثمره الأعضاء من طاقة في الدستور الغذائي.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.
	المؤشر 4–1–3 مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي: نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة 2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل	ما زال يتعين على البلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني إكمال مشاريعها؛ ولهذا، فإن المعلومات المتعلقة بالبلدان التي تحافظ على التقدم المحرز بدعم من حساب الأمانة الثاني محدودة. ويعرض إطار الرصد والتقييم الخاص بحساب الأمانة الثاني قياس أثر الدعم المقدم من حساب الأمانة وسيسترشد به في هذا المؤشر. وسيتناول تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة الثاني بشكل معمّق (الذي من المحتمل أن يبدأ في أواخر عام 2021/مطلع عام 2022) في مسألة الاستدامة. وسيرفع مدير حساب الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا بالاستناد إلى المعلومات الأولية المتاحة.	سيتم الإبقاء على المؤشر. وستقدم معلومات إضافية نابعة من التعاون المستمر بين الأمانة وحساب الأمانة التابع للدستور الغذائي بشأن مواءمة أطر الرصد إذا كانت متاحة.

النتيجة 4-2-1 المشاركة المستدامة والنشطة في عمل اللجان ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي	بالصيغة المعدلة من الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية: 4-2-1أ عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (ستكون الفترة 2020-2021 أول فترة يرفع عنها تقرير، وتعرف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين). 4-2-1ب عدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (ستكون الفترة 2020-2021 أول فترة يرفع عنها تقرير، وسيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين واحدة على الأقل خلال فترة السنتين).	عدلت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين هذا المؤشر.	سيتم الإبقاء على المؤشر.

النتيجة 4-3-1 يؤدي بناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة دورًا بارزًا في ضمان مشاركة نشطة للبلدان النامية	المؤشر 4-3-1 المناقشات الموثقة ضمن لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن الحواجز والحلول الممكنة لمشاركة البلدان النامية	يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	يُقترح استبدال هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بالحواجز التي تحول دون استخدام نصوص الدستور الغذائي (مدى إعاقة الحواجز التالية لاستخدام نصوص الدستور الغذائي: نقص الموارد؛ والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي؛ وعدم ملاءمة نصوص الدستور الغذائي للسياق/الواقع الوطني؛ والافتقار إلى القوانين الوطنية الأساسية لسلامة الأغذية؛ ومدة وضع نص الدستور؛ والافتقار إلى قدرة التنفيذ المحلية؛ ومدة عملية التنفيذ الوطنية؛ والقضايا المتصلة باللغة؛ وتحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي؛ وعدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي).
	المؤشر 4-3-2 زيادة عدد التقارير عن التوجيه وتبادل التجارب حول القضايا المتصلة بالدستور الغذائي بين البلدان	يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.

الغاية 5– تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة		**التعليقات التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين**	**اقتراح لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين**
النتيجة 5–1–1 إن العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي تدعم تشغيل أجهزة الدستور الغذائي المعنية بوضع المواصفات بشكل فعال وكفؤ	المؤشر 5–1–1 نسبة التوصيات المنفذة من أصل توصيات الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي المعتمدة من جانب الهيئة	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في هذا المؤشر بالاستناد إلى استعراض عمليات عمل الدستور الغذائي وإجراءاته وعملية الاستعراض التقييمي.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، وبما أن هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس وقابلًا للتحقيق وذي صلة ومحددًا بفترة زمنية ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال عملية سرد، يُقترح استبداله بتنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين.
		تقترح الأمانة كذلك رفع تقرير موازٍ حول تنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين. ومن شأن ذلك أن يستند إلى الوثيقة بشأن مسائل الميزانية التي يتم إعدادها سنويًا لعرضها على الهيئة.	سيتم الإبقاء على المؤشر.
النتيجة 5–1–2 إن تصميم جداول الأعمال بشكل كفوء وحسن استخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولجنتها التنفيذية وأجهزتها الفرعية يعظّم الوقت	المؤشر 5–1–2 نسبة وثائق الاجتماعات الموزّعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحدّدها اللجان	سيتم قياس المؤشر كما هو.	سيتم الإبقاء على المؤشر.
	المؤشر 5–1–3 نسبة الاجتماعات التي تم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن وقت	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز النتيجة المنشودة، بالاستناد إلى إسهامات الرؤساء والأمانات المضيفة والمعلومات المقدمة من خلال الاستعراض التقييمي. ولن تقدم بيانات كمية عن نسبة	بما أنّ هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس وقابلًا للتحقيق وذي صلة ومحددًا بفترة

المخصّص لوضع نصوص الدستور الغذائي	الاجتماع المخصص للجان والعمل وإنجاز العمل قبل الموعد النهائي للمشروع	الاجتماعات التي يتم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن الوقت المخصص للاجتماع، وإنما ستحدد التحديات وكيفية التصدي لها.	زمنية ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال عملية سرد، يُقترح حذفه.
النتيجة 5-2-1 رئاسة اجتماعات الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل وقيادتها بفعالية وكفاءة	المؤشر 5-2-1 نسبة رؤساء الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل والبلدان المضيفة لها المشاركين في الدورات التدريبية و/أو في إعداد الأدوات والتوجيهات	ترفع الأمانة بشكل منتظم تقارير عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال فترة السنتين من خلال تنفيذ خطة عمل الدستور الغذائي بالنسبة إلى الهدف 5. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة لخطة عمل الدستور الغذائي معلومات تتعلق بالمبادرات الواردة في هذا المؤشر، وسيبرز تقرير الرصد بشكل أعمّ التقدم المحرز في تحقيق بيان النتائج. وقد بيّنت الجائحة كيف ينبغي تكييف الأنشطة المقررة لضمان استمرار عمل الدستور الغذائي بفعالية بما يتجاوز الرؤساء والجهات المضيفة. وخلال السنة الماضية، انصب تركيز الجهود المبذولة أيضًا على مشاركة الأعضاء في الاجتماعات الافتراضية.	تماشيًا مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.
	المؤشر 5-2-2 مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي	سيتم قياس المؤشر كما هو عليه.	سيتم الإبقاء على المؤشر.